S/PV.9643

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9643

الجمعة، 31 أيار/مايو 2024، الساعة 10/20

نيويورك

الرئيس	السيد أفونسو	(موزامبيق)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستيغنييفا
	إكوادور	السيدة باربا بوستوس
	الجزائر	السيد قواوي
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيد كاربنتر
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إكرسلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-15331 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/20.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد الخياري.

السيد الخياري (*تكلم بالإنكليزية*): في الساعة 22/45 بالتوقيت المحلي في 27 أيار/مايو، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما وصفته بإطلاق الساتل الاستطلاعي ماليغيونغ - 1-1 على متن الصاروخ الحامل للسواتل من النوع الجديد من محطة سوهاي لإطلاق السواتل. ووفقا لما ذكرته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فشلت عملية الإطلاق بسبب الانفجار الجوي للصاروخ الحامل للسواتل من النوع الجديد أثناء رحلة المرحلة الأولى، نتيجة لموثوقية تشغيل محرك الأكسجين السائل والنفط المطور حديثا. ويأتي ذلك بعد الإطلاق الناجح لقمر صناعي في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها ستطلق ثلاثة أقمار صناعية عسكرية إضافية في عام 2024.

ولئن كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أصدرت إخطارا قبل الإطلاق إلى خفر السواحل الياباني، فإنها لم تصدر إخطارات بالمجال الجوي أو السلامة البحرية إلى منظمة الطيران المدني الدولي أو الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وتمثل عمليات الإطلاق غير المعلنة التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطرا جسيما على الطيران المدني الدولي وحركة الملاحة البحرية.

وكما ذكر في مناسبات سابقة، فإن للدول ذات السيادة الحق في الاستفادة من الأنشطة الفضائية السلمية. بيد أن قرارات مجلس الأمن تحظر صراحة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القيام بأي عمليات إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وفي 28 أيار/مايو، أدان الأمين العام بشدة محاولة إطلاق ساتل عسكري آخر باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وكرر دعوته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والعودة بسرعة إلى الحوار من دون شروط مسبقة لتحقيق هدف السلام المستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه.

وكان تطوير قمر صناعي للاستطلاع العسكري جزءا من خطة التطوير العسكري الخمسية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي كُشف عنها في كانون الثاني/يناير 2021. وتماشيا مع الخطة، زادت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل كبير من أنشطة إطلاق القذائف منذ عام 2022، بما في ذلك أكثر من 100 عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، منذ بداية العام، قذيفتين تسياريتين متوسطتي المدى تعملان بالوقود الصلب في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل على التوالي.

وكما أشير سابقا، لا بد من اتخاذ تدابير عملية للحد من التوترات وعكس اتجاه التفاعلات الخطيرة وإفساح المجال لاستكشاف سبل دبلوماسية. وقد شدد الأمين العام على أهمية إعادة إنشاء قنوات الاتصال، لا سيما بين الكيانات العسكرية. وتكتسي ممارسة أقصى درجات ضبط النفس أهمية بالغة لتجنب التصعيد غير المقصود.

ولا يزال سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمر إلى امتلاك برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية، في انتهاك لقرارات

مجلس الأمن ذات الصلة، يقوض النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي يقوم عليها. وفي 30 نيسان/أبريل، انتهت ولاية فريق الخبراء الذي دعم اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، بعد أن تم تمديدها باستمرار منذ عام 2009، عندما أنشأ مجلس الأمن الفريق لأول مرة.

ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء تزايد التوترات في شبه الجزيرة الكورية. ونحث جميع الدول الأعضاء وأعضاء المجلس على السعي إلى الوحدة وجميع الأطراف على تهيئة بيئة مؤاتية للحوار والتعاون. ويتحتم، في هذه اللحظة الصعبة بصفة خاصة، تخفيف حدة التوترات المتصاعدة في شبه الجزيرة الكورية لضمان السلام والأمن العالميين.

وعلى نحو منفصل، أود أن أسلط الضوء على أن الأمم المتحدة وشركاءها مستعدون لمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تلبية الاحتياجات الأساسية لفئاتها السكانية الضعيفة. ونلاحظ أن السفر الدولي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإليها يجري الآن بمعدل متزايد. ونحث سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تيسير العودة الكاملة للمجتمع الدولي، بما في ذلك المنسق المقيم للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري. فالعودة الجماعية ستعزز الدعم الدولي لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد الخياري على إحاطته للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد خياري على إحاطته.

تدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الممكنة عمليات الإطلاق التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 27 أيار/مايو و 29 أيار/مايو باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية في انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن المتعددة. وقد دعا المجلس مرارا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف برنامج أسلحتها غير المشروع والانخراط في الدبلوماسية. ومع ذلك، واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المضي قدما في برنامج أسلحتها غير المشروعة بمعدل ينذر بالخطر، حيث أطلقت أكثر من 100 صاروخ باليستي منذ بداية عام 2022. وتشكل كل عملية من عمليات الإطلاق هذه – ناجحة أو غير ناجحة – انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن. وتعمل كل عملية إطلاق على تبصير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالثغرات في قدراتها وتسمح لبيونغ يانغ بمواصلة تطوير برامجها للأسلحة.

وتقع على عاتق المجلس مسؤولية إدانة عمليات الإطلاق تلك ومساءلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على انتهاكاتها. لكن عضوين في المجلس، هما الصين وروسيا، يمنعان مجلس الأمن باستمرار من التكلم ضد سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصوت واحد، ما يجعلنا جميعا أقل أمنا. وكذلك نقلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل غير قانوني عشرات الصواريخ الباليستية وأكثر من 11 000 حاوية من الذخائر لمساعدة روسيا في الحرب ضد أوكرانيا، مما أدى إلى إطالة معاناة الشعب الأوكراني.

وفي 29 نيسان/أبريل، أفادت وكالة رويترز بأن فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) تفقد مؤخرا حطاما في أوكرانيا من قذيفة أطلقت على خاركيف في 2 كانون الثاني/يناير. وكما ورد في التقرير، توصل فريق الخبراء بصورة مستقلة وقاطعة إلى أن الحطام ناجم عن قذيفة تسيارية من طراز هواسونغ-11 تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الأمر الذي يشكل انتهاكا لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واستعرض فريق الخبراء بيانات القياس عن بعد التي حصل عليها من مكتب المدعي العام الأوكراني والتي تبين أن القذيفة التسيارية أطلقت من الاتحاد الروسي، مما ساعد، بالاقتران مع تحديد الفريق للقذيفة على أنها من طراز هواسونغ-11، على تأكيد أن الاتحاد الروسي اشترى القذيفة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، نشرت الولايات المتحدة تحليلا أجرته وكالة استخبارات الدفاع يبين

مقارنة بصرية لصور من وسائط الإعلام الحكومية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وصور لحطام القذائف من خاركيف، بأوكرانيا – وهي أدلة بصرية تؤكد استخدام روسيا لقذائف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضد أوكرانيا.

ولا عجب أن روسيا استخدمت حق النقض لإحباط تجديد ولاية فريق خبراء لجنة القرار 1718 في آذار/مارس (انظر S/PV.9591). إن موسكو لا تريد مزيدا من التدقيق في أنشطتها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك للجزاءات. إن استخدام روسيا لحق النقض يحرم جميع الدول الأعضاء من عملية إبلاغ وتحليل موضوعيين وشاملين بشأن امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لجزاءات الأمم المتحدة، التي لا تزال جميعها سارية.

ونرفض أيضا الادعاءات غير الصادقة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومؤيديها في المجلس بأن عمليات إطلاق القذائف التي تقوم بها ما هي إلا مجرد رد على مناوراتنا العسكرية الثنائية والثلاثية الأطراف. إن المبررات التي تقدمها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومناصروها لتبرير برامجها للأسلحة النووية لا أساس لها من الصحة ومكشوفة. لقد أدانت الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس باستمرار التهديد المتزايد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للسلم والأمن الدوليين، وهي ملتزمة التزاما كاملا بدعم قرارات مجلس الأمن، وجددت التزامها بهدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي بوصفه أمرا أساسيا في هذا الشأن. وقد حان الوقت لإصدار إدانة موحدة وواضحة لسلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ودعوة جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل والأمين لقرارات مجلس الأمن والعمل معا لمنع أنشطة المشتريات التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتدفقات الإيرادات المتأتية، التي تدعم برامجها غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية.

وردا على العبارة التي يتكرر استخدامها مرارا بأن الجزاءات لا تجدي نفعا وتضر بالمدنيين، إن الحالة الإنسانية الأليمة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي من صنع البلد نفسه. بإمكان كيم جونغ أون أن يخفف معاناة شعبه فورا من خلال السماح لمنظمات الإغاثة الدولية بالعودة إلى البلد والاستثمار في رفاه شعبه بدلا من برنامجه غير المشروع للأسلحة. إن المناخ السياسي القمعي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يتيح للحكومة تحويل هذه الحصة الكبيرة من مواردها إلى تطوير الأسلحة من دون تعقيب من السكان. لقد أدت الجزاءات إلى زيادة التكاليف التي تتحملها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتطوير برامجها غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. ولكن بدون التنفيذ الكامل لتلك التدابير، فإننا لن نتمكن من التصدي لأنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمرة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

أود أن أدلي بثلاث نقاط باسم وفد بلدي.

أولا، قرارات مجلس الأمن ملزمة ويجب تنفيذها. إن الانتهاكات المستمرة والسافرة لتلك القرارات غير مقبولة. تدين سلوفينيا أحدث إطلاق للقذائف الباليستية قصيرة المدى، الذي أجرته كوريا الشمالية أمس، وإطلاق ساتل للاستطلاع العسكري يوم الاثنين. إن التكنولوجيا المستخدمة في إطلاق الساتل ترتبط بشكل مباشر ببرنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية. وهو ما يمثل عملا آخر مزعزعا للاستقرار. وتدعو سلوفينيا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف أعمالها الاستفزازية والعودة إلى الحوار والدبلوماسية. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تكفل التنفيذ الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بغية التخلي عن برامجها المتعلقة بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. وحتى ذلك الحين، سنواصل دعوة جميع الدول إلى التنفيذ الكامل والفعال للجزاءات السارية.

ثانيا، فيما يتعلق بالتعاون العسكري بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن الحالة في شبه الجزيرة الكورية تمضي في اتجاه خاطئ. ففي حين تقوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

بتطوير قذائفها التسيارية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، ظهرت أدلة على أن روسيا تشتري تلك القذائف نفسها من أجل تأجيج عدوانها على أوكرانيا. وهذا انتهاك خطير آخر لقرارات مجلس الأمن ولا بد من الاستمرار في التصدي له.

ثالثا، فيما يتعلق بإنهاء عمل فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، تعرض هيكل عدم الانتشار لضربة أخرى بعد توسيع نطاق التعاون العسكري بين البلدين في العام الماضي، هذه المرة بسبب استخدام روسيا حق النقض ضد تمديد ولاية فريق الخبراء (انظر S/PV.9591). لقد انقضى شهر منذ أنهى الفريق عمله، وبدأنا ندرك ببطء عواقب ذلك القرار الضار. لكن سلوفينيا مقتنعة اقتناعا راسخا بأنه لا تزال هناك فرصة لإعادة الفريق إلى العمل. وينبغي للمجلس ألا يدخر جهدا في ذلك الصدد.

وينبغي لمجلس الأمن أن يتصدى لجميع انتهاكات القانون الدولي وقراراته وأن يدينها. إن تقاعسنا عن العمل في الحالات التي يكون الأعضاء الدائمون طرفا فيها يكشف عن ازدواجية المعايير ويعرض للخطر سلطة المجلس وفعاليته في معالجة مسائل السلم والأمن الدوليين، على النحو الذي أناطه به ميثاق الأمم المتحدة. يمكننا أن نفعل ما هو أفضل، ويجب أن نفعل ما هو أفضل.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد خياري على إحاطته.

لا بد لي من أن أبدأ بإدانتنا القوية لعملية إطلاق أخرى أجرتها كوريا الشمالية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية في 27 أيار/مايو وإطلاقها لقذائف تسيارية في 30 أيار/مايو، بالتوقيت المحلي، وكلاهما يشكلان، إلى جانب عمليات إطلاق القذائف الأخرى، انتهاكات صارخة لقرارات مجلس الأمن المتعددة.

لنوضح مرة أخرى سبب اجتماعنا اليوم، نحن الأعضاء المسؤولين في المجلس. لقد اجتمعنا هنا في هذه القاعة لغرض واحد واضح بموجب المسؤولية الجماعية الثقيلة التي أناطتها بنا جميع الدول الأعضاء. إن الأمر يتعلق بانتهاكات قرارات مجلس الأمن. ويتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. لقد اتخذ المجلس بالإجماع قرارات متعددة تلزم كوريا الشمالية بالامتناع عن القيام بأي عمليات إطلاق أخرى تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية، لأنها تسهم في تطوير نظم إيصال الأسلحة النووية ومن ثم تشكل تهديدا خطيرا لسلام وأمن المنطقة والمجتمع الدولي بأسره. ولهذا السبب أيضا أدان الأمين العام بشدة محاولة كوريا الشمالية إطلاق ساتل عسكري آخر باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية (انظر SG/SM/22248). ومن المروع بشكل خاص أن كوريا الشمالية، في المقابل، أدانت الأمين العام بشدة، مشيرة إلى ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية الأخرى.

أود أن أطرح سؤالا بسيطا وسهلا: من الذي ينبغي أن يفكر مليا في الالتزامات تجاه ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية الأخرى؟ لا أعتقد أن أحدا في هذه القاعة يحتاج إلى إجابة. إنها واضحة وضوح الشمس. إن كوريا الشمالية تزدري تماما قرارات مجلس الأمن، التي اتخذت بالإجماع، والأمين العام والميثاق. أود أن أذكر زملائي مرة أخرى بأننا، أعضاء المجلس، نتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون متحدا بشأن مسائل عدم الانتشار. وأحث جميع أعضاء المجلس على إعادة تأكيد التزامنا بالنظام العالمي لعدم الانتشار، الذي يجب علينا جميعا أن نثمنه وندعمه.

وفي ذلك الصدد، من المؤسف تماما أنه على الرغم من تأييد 13 عضوا، اضطر المجلس إلى إسكات فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) بسبب استخدام عضو دائم واحد لحق النقض (انظر S/PV.9591)، خاصة عندما يكون العضو الدائم الذي استخدم حق النقض للدفاع عن برنامج كوريا الشمالية غير المشروع للقذائف النووية والقذائف التسيارية – روسيا – هو نفسه ينتهك القرارات ذات الصلة بشراء عتاد وذخائر عسكرية من كوريا الشمالية ويستخدمها في عدوانه غير المبرر على أوكرانيا، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة. ولا نزال نراقب عن كثب ما تكسبه كوريا الشمالية في المقابل. فلا يمكننا أن ندع الحالة الراهنة تصبح وضعا طبيعيا جديدا.

أخيرا وليس آخرا، يجب علينا أن نلاحظ جانبا آخر من سلوك كوريا الشمالية المتهور. إننا ندرك تماما حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، وقد أعرب أعضاء المجلس مرارا عن قلقهم البالغ في جلسات سابقة. ولذلك أود أن أتساءل كم عدد الأشخاص كانوا سيُطعمون لو أن الأموال التي أنفقت على إطلاق السواتل والقذائف العسكرية قد أنفقت على الشعب بدلا من ذلك؟ وما من حالة يتجلى فيها تداخل انتهاكات حقوق الإنسان مع تحقيق السلام والأمن الدوليين أكثر مما يتجلى في حالة كوريا الشمالية.

وتحث اليابان كوريا الشمالية على عدم القيام بمزيد من عمليات الإطلاق، وتحثها مرة أخرى على الامتثال الفوري والكامل لجميع القرارات ذات الصلة والمشاركة في الجهود الدبلوماسية وقبول الدعوات المتكررة إلى الحوار.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

في 27 أيار/مايو، حاولت كوريا الشمالية إطلاق ساتل استطلاعي عسكري آخر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بعد فشل محاولتين، نجحت في وضع ساتل من هذا النوع في المدار. وكما فعل الأمين العام، تدين فرنسا محاولة إطلاق هذه السواتل.

وتُستخدم في عمليات الإطلاق الفضائية هذه تكنولوجيات يمكن أن تسهم في تحقيق أوجه التقدم في برنامج كوريا الشمالية للقذائف التسيارية. وتشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، التي تحظر على كوريا الشمالية القيام بأنشطة تتعلق بالقذائف التسيارية المصممة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية.

وتجري عمليات الإطلاق الفضائية على خلفية تزايد استفزازات النظام الكوري الشمالي. وتتزايد عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي تقوم بها كوريا الشمالية. فيوم أمس بالتحديد، أطلقت بيونغ يانغ عدة قذائف، من بينها قذيفة تسيارية واحدة على الأقل، متحدية قرارات المجلس مرة أخرى. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، كرست كوريا الشمالية حيازة الأسلحة النووية في دستورها. وهذا الخطاب وهذه الأعمال المزعزعة للاستقرار تهدد الأمن الإقليمي والدولي ونظام عدم الانتشار، الذي من مصلحتنا المشتركة أن نحافظ عليه. لقد بات أمننا المشترك على المحك.

من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يكفل المجلس الامتثال للقرارات التي يتخذها. ونعرب عن أسفنا، مرة أخرى، لعدم تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، بسبب حق النقض الروسي (انظر S/PV.9591). ف روسيا لا تريد رؤية أي وثيقة تثبت الدعم العسكري الذي تتلقاه من كوريا الشمالية في حربها العدوانية على أوكرانيا، وذلك انتهاكا للجزاءات التي فرضها المجلس على ذلك البلد. والجزاءات المعتمدة لمواجهة الأنشطة المزعزة للاستقرار التي تقوم بها كوريا الشمالية ما زالت سارية، ولا يزال المجلس مسؤولا عن ضمان تنفيذها. وتظل فرنسا ملتزمة بضمان استمرار المجلس في رصد تنفيذ القرارات وإطلاع جميع الدول الأعضاء على المعلومات ذات الصلة بهذا الموضوع.

ونحث كوريا الشمالية على وقف أعمالها الاستفزازية، والامتثال لالتزاماتها الدولية، واستئناف الحوار مع المجتمع الدولي، بغية الشروع في نهاية المطاف في عملية التخلي عن برامجها لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بشكل كامل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. أخيراً، ندعو كوريا الشمالية إلى إعطاء الأولوية لرفاه سكانها بدلا من تطوير ترسانتها النووية، وإلى تسريع جهودها لإعادة فتح حدودها وتمكين عودة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة المفتوحة بشأن مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين ذات الأهمية البالغة. وأود أن أشكر الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، السيد خالد الخياري، على إحاطته. وتشكر سيراليون جمهورية كوريا وفرنسا ومالطة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان على طلب هذه الإحاطة المهمة. ونتطلع إلى الشروع في مناقشات بناءة بهدف تعزيز السلام والأمن الدوليين.

إن هذه الإحاطة المفتوحة بشأن الأنشطة النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا تتيح للمجتمع الدولي فرصة مهمة حسنة التوقيت لإعادة تأكيد التزامه بالنهوض بهدفي نزع السلاح وعدم الانتشار، لا سيما بعد الإحاطة الرفيعة المستوى بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار التي عقدت في آذار/مارس (انظر S/PV.9591). كما تعالج هذه الإحاطة المعضلة الحالية التي يواجهها المجلس فيما يتعلق بإيجاد بديل عملي للتقارير التي كان يقدمها فريق الخبراء المنحل التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، لصالح جميع أعضاء المجلس، يتضمن معلومات مستكملة شاملة عن أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبرنامجها للأسلحة النووية. وبالتالي، فإنها تؤكد ضرورة إحراز التقدم في الجهود الجارية لتجديد ولاية فريق الخبراء وإبقاء مستجدات الحالة قيد نظر المجلس.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء تصعيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقدراتها في مجال القذائف وندين إطلاقها لساتل في الفضاء مؤخرا. وتؤكد محاولة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إطلاق ساتل مؤخرا تالشواغل الشديدة المستمرة بشأن برنامجها للقذائف التسيارية. ولا تزال هذه الأعمال تدق جرس الإنذار فيما يتعلق بالاستقرار الوطني وانتشار الأسلحة والامتثال لقرارات الأمم المتحدة، وتعتبر انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة التي تحظر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراء تجارب للقذائف التسيارية. ولذلك، نكرر التأكيد على أهمية الجهود الدبلوماسية لمواجهة التحديات الأمنية في شبه الجزيرة الكورية وتعزيز مبادرات نزع السلاح النووي.

إن عملية الإطلاق الأخيرة تفاقم الجو المتوتر أصلا في شبه الجزيرة الكورية وتزيد من حدة التوترات، مما يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الأعمال العسكرية، والجمود الدبلوماسي، بل يمكن أن يؤدي إلى وقوع ما لا يمكن تصوره – أي كارثة نووية. وإدراك التهديد المتزايد يحتم على مجلس الأمن اتخاذ خطوات حاسمة لمواجهة التحديات والتخفيف من مخاطر الأنشطة العسكرية في المنطقة.

وتدعو سيراليون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التعهد على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بالالتزام التزاما قاطعا بنزع السلاح النووي بطريقة شفافة وكاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها ودون تمييز.

إضافة إلى ذلك، رحبت سيراليون باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 1996. لكننا نشعر بالقلق لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم يبدأ نفاذها حتى الآن بعد مرور 28 عاما على وضعها. فالمعاهدة تبعث على الأمل في وقف مواصلة تحديث الأسلحة النووية وزيادة انتشارها الرأسي والأفقي، مما يسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

توؤكد سيراليون من جديد التزامها الثابت بمبادئ نزع السلاح وعدم الانتشار والسلم والأمن الدوليين. ولإحراز التقدم في هذا الصدد، نود أن نؤكد ونؤيد بقوة هدف المجلس والمجتمع الدولي وتدابير الجزاءات المفروضة حاليا على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بصورة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وبطريقة سلمية، وفي عودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وندرك الأهمية القصوى للجهود العالمية المتضافرة لمواجهة التحديات التي يشكلها انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام المساعد على إحاطته.

يوم الإثنين، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية عسكرية للمرة الرابعة. وقد فشل إطلاق هذه القذيفة، ولكن لا يخطئن أحد، فإن ذلك لا يزال يشكل انتهاكا صارخا لقرارات المجلس. كما أنه عرّض المدنيين اليابانيين للخطر بشكل متهور – فقد أدى إلى إطلاق تحذيرات من القذائف في أوكيناوا وسقوط حطام القذائف في

المياه الإقليمية اليابانية. وفي اليوم التالي، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وابلا من 18 قذيفة تسيارية قصيرة المدى – وهو أكبر عدد من القذائف في عملية إطلاق واحدة حتى الآن – منتهكة بذلك مرة أخرى العديد من قرارات المجلس.

وتؤكد المملكة المتحدة مرة أخرى على ضرورة أن يتخذ المجلس إجراء. ولا يمكن تجاهل هذه الانتهاكات الصارخة لقرارات المجلس، ولا يمكن تعليلها بمعادلتها على نحو خاطىء بالتدريبات العسكرية الدفاعية .

ويزعم بعض أعضاء المجلس أن تقاعسنا سيحسن الحالة بطريقة أو بأخرى، مقترحين أنه ينبغي أن نحد من تدقيقنا وضغطنا على برنامج الأسلحة غير القانوني في ذلك البلد. وقد فشل هذا النهج فشلا قاطعا، إذ عرقل أعضاء المجلس هؤلاء اتخاذ إجراءمجد للتصدي لنشاط جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولم تزد الحالة إلا سوءا. ودعمهم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يكفل الامتثال لقرارات المجلس. وقد أدى ذلك إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة ومزيد من الإخلال بقواعد الانتشار التي تحافظ على أمننا جميعًا.

بل إن الأمر أهم من ذلك. ونشعر بالانزعاج البالغ لسماع تقارير تفيد بأن الفنيين الروس ربما ساعدوا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في برنامجها الفضائي، بعد تعهد الرئيس الروسي العام الماضي بمساعدة البلد في أنشطته الفضائية. ونأسف لعثور أعضاء فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على أدلة تفيد باستخدام روسيا قذائف من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حربها غير القانونية في أوكرانيا. إن التقويض المتعمد لنظام عدم الانتشار العالمي ولسلطة المجلس خطر علينا جميعًا.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصدد برنامج طويل الأجل من النشاط العسكري، ينطوي على استخدام موارد الدولة على نطاق واسع على حساب شعبها. ولا نال نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في البلد، ونشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعادة فتح حدودها والتعامل مع الأمم المتحدة ووكالاتها.

وتدعو المملكة المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن إجراء المزيد من عمليات الإطلاق، والعودة إلى الحوار والتخلي عن برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية بشكل كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى التصدي لتلك التهديدات بمسؤولية وتجديد التزامهم بدعم النظام العالمي لعدم الانتشار.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته المفيدة، وأنوه بحضور ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة.

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى لمناقشة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لساتل آخر، في انتهاك للعديد من قرارات المجلس. وجاء إطلاق اهذا لبلد للساتل في 27 أيار/مايو باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية وسط تصاعد التوترات في شبه الجزيرة الكورية.

وتشعر غيانا بقلق عميق إزاء عمليات الإطلاق المتكررة هذه باستخدام القذائف التسيارية، التي تشكل، بالإضافة إلى انتهاكها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تهديدا أمنيا للبلدان المجاورة وخطرا على حركة الطيران والملاحة البحرية في غياب إشعار مسبق، فضلا عن إضعافها لنظام عدم الانتشار.

وفي ذلك السياق، ندين عملية الإطلاق التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية ونناشد حكومتها الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب على الحكومة أن تكف عن إجراء المزيد من عمليات الإطلاق، في انتهاك لقرارات المجلس، وأن تعلق جميع الأنشطة المتصلة ببرنامجها للقذائف التسيارية وأن تتخلى عن جميع البرامج الأخرى التي تنطوي على أسلحة الدمار الشامل، وكذلك برنامجها للقذائف التسيارية، على نحو كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه.

ومن أجل حل النزاع في شبه الجزيرة الكورية، نشجع الأطراف المعنية على استخدام أدوات الدبلوماسية من خلال حوار بنّاء حتى يتسنى إحراز التقدم نحو تخفيف حدة التوترات، وفي نهاية المطاف، إحلال السلام في شبه الجزيرة.

ويساور غيانا القلق أيضا إزاء الحالة الإنسانية الأليمة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أشار إليها الأمين العام المساعد. وقد أحطنا علما باستعداد الوكالة الإنسانية التابعة للمنظمة لتلبية احتياجات السكان الضعفاء في البلد.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإشارة إلى خطة الأمين العام لنزع السلاح، التي ذكر فيها:

”إن خطر الأسلحة النووية على الوجود البشري يجب أن يحفزنا على اتخاذ إجراءات جديدة وحاسمة من أجل الإزالة التامة لهذه الأسلحة“.

ونزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية أمر بالغ الأهمية لتحقيق هذا الهدف الشامل.

وغيانا ملتزمة التزاما راسخا بجهود المجلس لتحقيق الامتثال الكامل لقراراته بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا يتماشى مع موقفنا المستند إلى المبادئ بشأن االإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي نعتقد أنه أمر بالغ الأهمية لضمان السلام والأمن الدوليين.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أيضا الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

وتدين مالطة بشدة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمحاولة أخرى لإطلاق ساتل عسكري. وأي إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية يشكل انتهاكا خطيرا للعديد من قرارات مجلس الأمن التي اتخذت بالإجماع. وبناء على ذلك فقد انضممنا إلى البلدان الأخرى في الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة.

على الرغم مما ورد في التقارير بشأن فشل عملية الإطلاق، فإن هذه التجارب يمكن أن تزود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأفكار تكنولوجية مفيدة لتطوير برنامجها غير القانوني للقذائف التسيارية. وفي الواقع، ُزعم أن الصاروخ الحامل للساتل قد اختبر محركًا طُور حديثًا يعمل بالأكسجين السائل والبترول. ولا يمكننا أن نبقى صامتين في وجه تلك الاستفزازات الخطيرة.

وتواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفيذ خطتها العسكرية الخمسية، بسبل من بينها المضي قدما بلا هوادة في برنامجها غير القانوني لأسلحة الدمار الشامل. وهذا أمر يبعث على القلق العميق ويشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ويقوض بشدة نظام عدم الانتشار.

وخلال العامين الماضيين، صعّدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أنشطتها المتهورة. وقد أجرت عددًا قياسيًا من اختبارات القذائف التسيارية، بما في ذلك القذائف التسيارية العابرة للقارات والصواريخ التي تعمل بالوقود الصلب التي تفوق سرعتها سرعة الصوت. وقد نجحت في وضع ساتل للاستطلاع العسكري في المدار. وقد أدرجت سياستها النووية في دستورها، مما يزيد من إمكانية استخدام الأسلحة النووية. وأخيرا، ومما يثير بالغ القلق، شاركت في عمليات نقل الأسلحة والتكنولوجيا، في انتهاك صارخ لنظام الجزاءات الذي فرضته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، وقف المجلس مكتوف اليدين. لقد فشلنا مرارا وتكرارا في إدانة هذه الانتهاكات بشكل جماعي. وقد شجع هذا الصمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والأنكى من ذلك هو أنه أعطى إشارة إلى ناشري الأسلحة النووية المحتملين ومساعديهم المحتملين في جميع أنحاء العالم بأن بإمكانهم الإفلات من العقاب.

وعلاوة على ذلك، فقد أُنهيت ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 بعد 15 عاما بسبب استخدام أحد الأعضاء الدائمين لحق النقض. وكان من واجبنا أن ندعم التحقيقات المهنية والنزيهة التي يجريها الفريق في الهيكل المتطور الذي تستخدمه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتهرب من الجزاءات. وبدلاً من ذلك، فقد حرمنا العضوية الأوسع نطاقاً من مصدر معلومات لا يقدر بثمن عن تنفيذ الجزاءات أو عدم تنفيذها. وهذا أمر يؤسف له بشدة.

وأخيرا، فإننا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية الأليمة في البلد، فضلا عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام.

وترتبط تلك المسائل ارتباطا وثيقا بتعزيز البرنامج غير المشروع للبلد لأسلحة الدمار الشامل ولا يمكن التغاضي عنها.

ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى على المشاركة في حوار هادف من أجل التخلي الكامل عن برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وندعو المجلس إلى أن يتحد أخيرا في مواجهة هذا التهديد المتزايد للاستقرار في المنطقة وخارجها.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته وأرحب بحضور الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة.

تقع شبه الجزيرة الكورية على عتبة الصين مباشرة. ولا أحد يهتم بالسلام والاستقرار في شبه الجزيرة أكثر منا. وفي الوقت الحالي، يتسم الحالة في شبه الجزيرة بالتوتر الشديد، مع تصاعد العداء والمواجهة. ويساور الصين قلق بالغ إزاء ذلك. وقد أحطنا علما بإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا ساتلا وبردود جميع الأطراف ذات الصلة. إننا ندعو جميع الأطراف إلى الحفاظ على الهدوء وممارسة ضبط النفس وتجنب أي عمل أو خطاب قد يزيد من التوترات والعداء والحفاظ بشكل مشترك على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة والنهوض بالتسوية السياسية لقضية شبه الجزيرة.

إن تلك المسألة في جوهرها مسألة أمنية. ويكمن جوهر الأمر في تركة الحرب الباردة المتبقية وعدم وجود آلية للسلام وانعدام الثقة المتبادلة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد كانت هناك لحظات متعددة في الماضي بدا فيها أن الحالة تتحول ويمكننا أن نرى فجر تسوية سياسية. ولكن بسبب فشل أحد الطرفين المعنيين، فشلت الجهود عند العقبة الأخيرة وضاعت الفرص. ومن الضروري الآن أن تتبنى جميع الأطراف نهجا رشيدا وعمليا، وأن تستأنف الانخراط وأن تبني الثقة المتبادلة وأن تستأنف الحوار في أقرب وقت ممكن وأن تسعى إلى إيجاد حل بطريقة هادئة وبتمالك أعصاب ومستقرة. وهذا يعني إبداء حسن النية والالتقاء ببعض في منتصف الطريق بدلا من تكثيف العداء والتوترات. وتخطط الولايات المتحدة، إلى جانب بلدان مختلفة معنية، لإجراء مناورة عسكرية مشتركة واسعة النطاق في شبه الجزيرة في آب/أغسطس، وممارسة سيناريو ينطوي على حرب نووية. ولن تؤدي تلك الخطط إلا إلى زيادة التوتر وخطر الحرب والاضطرابات في شبه الجزيرة ما يجعل هدف السلام والاستقرار على المدى الطويل بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى، وتعارض الصين الخطة.

وعند معالجة هذه المسألة، ينبغي للمجلس أن يساعد على تخفيف حدة التوترات وزيادة الثقة المتبادلة وتعزيز التضامن، بدلا من التركيز فقط على الجزاءات والضغط. وبالمصادفة، فإن قرارات المجلس بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تتضمن أحكاما بشأن الجزاءات فحسب، بل بشأن دعم التسوية السياسية وتجنب أي أثر سلبي على الحالة الإنسانية. ويجب تنفيذها بطريقة شاملة ومتوازنة ودقيقة. ويتمثل اعتزام الصين وروسيا الاشتراك في تقديم مشروع قرار بشأن مسألة شبه الجزيرة الكورية في استخدام المسألة الإنسانية كمدخل لتوجيه رسالة إيجابية عن حسن النية وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف وتشجيع استئناف الحوار. وآمل أن تتمكن جميع الأطراف المعنية من النظر فيه بجدية.

إن الأمن لا يتجزأ. وبناء هيكل أمني متوازن وفعال ومستدام وتحقيق الأمن العالمي والمشترك هو الحل المستدام والطويل الأجل للتحديات الأمنية من جميع الأنواع، بما في ذلك مسألة شبه الجزيرة الكورية. وينبغي ألا تتجاهل البلدان شواغل الآخرين الأمنية المشروعة من أجل تحقيق مصالحها الخاصة. وينبغي لها ألا تؤسس أمنها على انعدام الأمن في بلدان أخرى، ناهيك عن بناء أسوار أمنية على أعتاب أبواب الآخرين.

ففي الشهر الماضي، وبحجة إجراء مناورات عسكرية، نشرت الولايات المتحدة منظومة صواريخ متوسطة المدى في الفلبين وهددت بنشر تلك المنظومات بانتظام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال العام. وتلك هي المرة الأولى التي تنشر فيها الولايات المتحدة هذه

الأنظمة منذ انسحابها المدان عالميا من معاهدة القوات النووية متوسطة المدى في عام 2019. وهدفها الأساسي هو السعي إلى التفوق العسكري من جانب واحد وخلق المزيد من الخيارات لسياساتها المتمثلة في الابتزاز العسكري والتوسع. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لا تنشر هذه الأسلحة على أراضيها بل على أراضي بلدان أخرى، ولا سيما على عتبات البلدان التي تدعي أنها منافستها. وتحت راية التحالف العسكري، تحرض الولايات المتحدة على المواجهات العسكرية لمصالحها الجيوسياسية الخاصة.

وينبغي للولايات المتحدة، بوصفها القوة العسكرية الأولى في العالم ودولة حائزة للأسلحة النووية، أن تفي بمسؤولياتها عن الحفاظ على توازن واستقرار استراتيجيين عالميين وعلى السلم والأمن الإقليميين ونظام المعاهدات الدولية لتحديد الأسلحة، بدلا من تأجيج النيران وخلق التوترات وتفاقم المواجهة. فقد كادت أزمة الصواريخ الكوبية وأزمة الصواريخ الأوروبية، وكلاهما من أحداث الماضي غير البعيد، أن تجرا العالم إلى حرب ساخنة. وينبغي للولايات المتحدة، بوصفها طرفا معنيا بهاتين الأزمتين، أن تتعلم منهما بدلا من تجاهل دروس التاريخ والتصرف بشكل تعسفي. وتحث الصين الولايات المتحدة على الوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها بجدية، والاستجابة لتطلعات المجتمع الدولي وبلدان المنطقة إلى الاستقرار والتعاون والتنمية، والكف عن أي أعمال خطيرة وغير مشروعة ذات صلة، والتخلي نهائيا عن خطتها لنشر برنامج للقذائف الأرضية المتوسطة المدى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

السيد كاربنتر (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): نشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مناقشاتنا.

في أعقاب الاختبارات والإعلانات التي صدرت في الأشهر الأخيرة، راقبت سويسرا بقلق بالغ المحاولة الأخيرة التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإطلاق ساتل يوم الاثنين الماضي. وينبغي ألا يصرفنا فشله عن كونه انتهاكا لقرارات مجلس الأمن. وسويسرا تدينه، كما ندين كل تلك الانتهاكات. ولذلك فإننا ندين كذلك إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا وابلا من القذائف التسيارية القصيرة المدى. ولئن كنا ننوه إلى أن السلطات اليابانية قد أُخطِرت بمحاولة إطلاق السواتل، فإن ذلك التحذير لا يكون فعالا إلا إذا أبلغت جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والمنظمات الدولية ذات الصلة مسبقا. وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، نكرر دعوتنا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن أي محاولات في المستقبل لإطلاق قذائف تسيارية. فأي إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية يشكل انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. وكما قيل في الجلسات الأخيرة، فإن مسألة حمولة الصاروخ ليس لها أي تأثير على تلك الحالة. ولذلك ينبغي للمجلس أن يدين عمليات الإطلاق تلك وأن يرد عليها.

ونذكّر بأنه في الوقت الذي تنطبق فيه الالتزامات الناشئة عن القرارات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المقام الأول، فإنها تنطبق على جميع الدول الأخرى الملزمة بتنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن تنفيذا فعالا. وتتعارض المشاريع التعاونية في مجالي الفضاء والتسلح مع الامتثال لجزاءات مجلس الأمن من حيث المبدأ، ما لم تستثنها اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006). وعلاوة على ذلك، وبوصفنا دولا أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا ملزمون بمكافحة انتشار الأسلحة النووية. وأي محاولة لإضفاء شرعية على تطوير البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونظم الإيصال تنتهك روح قرارات المجلس والمعاهدة. ولذلك، فإن استمرار اليقظة من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أمر في غاية الأهمية. ويجب علينا أن نعزز جهودنا من أجل عدم الانتشار ونزع السلاح والإبقاء على المحرمات النووية. وذلك التزام قانوني وواجب أخلاقي وضرورة وجودية.

ثالثا، يتعين علينا ألا ننسى محنة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يجب ألا يتخلف عن الركب. ويساورنا القلق إذ

نرى أنه حتى بعد تخفيف القيود الشديدة التي فرضتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا، ليس بإمكان العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الوصول إلى البلد. ومع ذلك، فإن منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الثنائية وغير الحكومية مستعدة لاستئناف دعمها لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. غير أننا نؤكد من جديد أنه ينبغي لها أن تتمتع بإمكانية الوصول الآمن ومن دون عوائق.

ويجب ألا يقف المجلس مكتوف الأيدي في مواجهة التجارب التي تشكل – بالاقتران مع البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويضطلع المجلس بدور لا غنى عنه في تشجيع الحوار ووقف التصعيد والبحث عن حلول دبلوماسية. وكما أوصت الخطة الجديدة للسلام، ينطوي ذلك على معالجة انهيار المعايير الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية واستخدامها. ونشدد كذلك على ضرورة وقف انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة والمنهجية والإفلات من العقاب.

وأخيرا، ينبغي أن يستند أي إجراء يتخذه المجلس إلى معلومات موثوقة ومستقلة. وفي ذلك السياق، تأسف سويسرا أسفا عميقا لعدم تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة بعد استخدام حق النقض في المجلس في آذار/مارس (انظر S/PV.9591). وستواصل سويسرا، من جانبها، العمل في إطار المجلس ولجنة الجزاءات، وكذلك على أرض الواقع، من أجل جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية وسلمية.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): لقد استمعنا بعناية إلى الإحاطة التي قدمها الأمين العام المساعد الخياري. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة.

ونأسف لأنه لم يكن هناك مكان مرة أخرى في جلسة اليوم لإجراء تحليل شامل للحالة في شبه الجزيرة الكورية. بدلاً من ذلك، تفضل الأمانة العامة مرة أخرى، شأنها شأن عدد من أعضاء المجلس، مجرد الإشارة إلى عواقب التصعيد في المنطقة، بينما تغض الطرف عن أسبابه الحقيقية الكامنة. لا يمكن أن يكون لهذا النهج فوائد عملية عندما يتعلق الأمر بمعالجة المشاكل القائمة. أما بالنسبة للوضع في شبه الجزيرة الكورية، فقد استمر النشاط العسكري المتزايد من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في كونه أحد المحفزات الرئيسية للتوترات المتزايدة في المنطقة. إن ما يسمى بتدريبات "قطع الرأس" التي تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والعديد من الأعمال العدائية الأخرى التي تنطوي على عنصر عسكري يحمل تهديداً قد أثارت تدابير مضادة من جانب كوريا الشمالية التي اضطرت إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز قدراتها الدفاعية الوطنية.

فلنعترف بما هو واضح. إن الوضع غير المستقر حول شبه الجزيرة الكورية يصب في مصلحة واشنطن التي تواصل بثقة وعن عمد اتباع طريق المواجهة بدلاً من الحوار. وفي الوقت نفسه، أصبح أقرب حلفائها في المنطقة رهائن عمياء لسياستها المناهضة لبيونغ يانغ. وهم لا يدركون أنهم بذلك لا يعززون أمنهم، بل على العكس من ذلك يجلبون على أنفسهم مخاطر إضافية وغير ضرورية، والنتيجة هي المأزق الحالي في الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية. لقد أهدرت فرص إعادة تنشيط عملية التفاوض، وللأسف يبدو أنه لا توجد آفاق للظروف التي يمكن أن تمكن من ظهور فرص جديدة.

لم يعد بإمكاننا تصديق التصريحات المعتادة للولايات المتحدة حول التزامها بالتسوية الدبلوماسية. فالغرض الوحيد منها هو إخفاء سياسة البلد التي لم تتغير والمتمثلة في السعي إلى تفكيك النظام السياسي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي رفض بحزم على مدى عقود عديدة شهية واشنطن الجيوسياسية. والمطلوب هو اتخاذ خطوات ملموسة تظهر اعتباراً حقيقياً للأولويات الأمنية المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على استعادة الثقة. ومن المؤسف للغاية أن الانقسامات بين الشعبين الكوريين المتجاورين والصديقين ما فتئت تتعمق بسرعة، وهو أمر تؤدي فيه الاستفزازات غير الضرورية عبر المحيط التي تحرض عليها دوراً لا يستهان به. وهناك العديد من الأمثلة على ذلك، كان آخرها

نشر الولايات المتحدة في نيسان/أبريل في شمال الفلبين لنظام صواريخ "تايفون Typhon" متوسط المدى، مما جلب مخاطر جديدة للتصعيد العسكري إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الإشارات المتناقضة من حلفاء أمريكا في شمال شرق آسيا في طوكيو وسول فيما يتعلق بما يسمى تعاونهم المعزز مع واشنطن في الساحة النووية. ونطالب وفد الولايات المتحدة بالرد مباشرة على السؤال المتعلق بنواياه فيما يتعلق بإمكانية نشر أسلحته النووية على أراضي حلفائه أو تقديم المساعدة في تطوير أسلحتهم الخاصة. وما فتئت روسيا تدعو إلى التوصل إلى حل سلمي لكامل نطاق القضايا في شبه الجزيرة الكورية دون ضغوط أو ابتزاز خارجيين. وهذا أمر مؤسف ولكنه يُنبئنا بالكثير في الوقت نفسه عن أن هذا النهج فشل في إثارة اهتمام جدي بين خصوم بيونغ يانغ لسنوات عديدة. إن اعتمادهم على الضغط والخنق والعقاب الجماعي لشعب كوريا الشمالية لم يتغير، على الرغم من حقيقة أن عدم نجاحه أمر واضح.

واليوم، اتهمت بعض الوفود روسيا مرة أخرى بما يسمى بالتعاون العسكري والتقني غير المشروع مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي ادعاءات لا أساس لها من الصحة على الإطلاق. تفي روسيا بمسؤولية بالتزاماتها الدولية في تعاونها مع جارتها الصديقة. هذا التعاون بنّاء حصراً ومشروع، والأهم من ذلك أنه لا يهدد أحداً، على عكس الأنشطة العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها.

أما بالنسبة للتأكيدات حول استخدام روسيا للصواريخ الكورية الشمالية كجزء من عمليتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا، فهي ببساطة غير صحيحة. إن ما يسمى بتقرير التفتيش الذي أعده ثلاثة خبراء سابقين في الجزاءات من المملكة المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية حول هذا الموضوع لن يكون أبداً وثيقة مستقلة أو جديرة بالثقة، وذلك سيظل صحيحاً حتى لو قالت الولايات المتحدة ذلك 100 مرة وصادق عليه المدعي العام الأوكراني. إنها مقطوعة كلاسيكية مُعدّة بتكليف غير محترفين مع العديد من الانتهاكات الإجرائية والتناقضات المنطقية.

وندعو الذين كَلفوا بها إلى التركيز بدلاً من ذلك على معالجة الحالة المتدهورة في شبه الجزيرة الكورية التي يواصلون دفعها نحو حافة المواجهة العسكرية المفتوحة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

السيدة باربا بوستوس (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): أعرب عن امتناني للإحاطة التي قدمها الأمين العام المساعد الخياري.

لقد أظهر نظام بيونغ يانغ مرة أخرى ازدراءه لدعوة المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً إلى احترام النظام الدولي والأمن العالمي. وقد تأكد ذلك من خلال العديد من الأعمال الاستفزازية الأخيرة التي تشمل محاولة فاشلة لإطلاق ساتل للاستطلاع العسكري، وإطلاق قذائف باليستية، بل والإطلاق المتعمد لبالونات تحمل القمامة. ويتضامن وفد بلدي مع شعبي جمهورية كوريا واليابان في أعقاب تلك الأحداث التي تزيد من حدة التوترات في المنطقة وتشكل تهديداً واضحاً وخطيراً للسلم والأمن الدوليين.

تؤكد إكوادور من جديد التزامها بالسلام والأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار. وسيواصل بلدي العمل مع أعضاء المجلس للتشجيع على التوصل إلى حل سلمي وحوار بناء من شأنه أن يخفف من حدة التوترات ويحقق في نهاية المطاف إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. في ذلك الصدد، أرحب بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخراً بين سلطات الصين واليابان وجمهورية كوريا في 27 أيار/مايو.

وتنضم إكوادور إلى دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية واستئناف طريق التعاون والحوار بحسن نية. لا يمكننا التوصل إلى حل دائم للأزمة وضمان الاستقرار والأمن الإقليميين والعالميين إلا من خلال الدبلوماسية والاحترام المتبادل. ومسؤولية مجلس الأمن في ذلك الصدد تلزمه بأن يتكلم بصراحة – كما نأمل بالإجماع – ضد الانتهاكات الصارخة والمتكررة التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن يؤكد من جديد الطابع الملزم لقراراته.

السيد قواوي (الجزائر): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى السيد الخياري على إحاطته القيمة.

وتعرب الجزائر، في هذا السياق، عن قلقها إزاء التوترات المتصاعدة في شبه الجزيرة الكورية والتي تجسدت مؤخراً في محاولة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إطلاق قمر صناعي جديد عن طريق استخدام تكنولوجيا الصواريخ البالستية. إن مسار عملية الإطلاق هذه ينطوي على مخاطر واضحة قد تهدد بجلب آثار لا يمكن إصلاحها. وعليه، ندعو إلى وقف كل ما من شأنه أن يؤدي إلى التصعيد، ووضع حد لهذه الحلقة التي تهدد شعوب المنطقة، مع الالتزام بأحكام القانون الدولي، بما فيها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وكما أكد القرار 2397 (2017)، نودّ الإشارة إلى أهمية الحفاظ على السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، ونشدد على ضرورة التزام المجتمع الدولي بالسعي إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي للوضع القائم. فالحوار والدبلوماسية، لا العزلة، هما السبيلان الوحيدان للمضي قدما.

بالرغم من الاجتماعات العديدة التي عُقدت حول الملف الكوري الشمالي خلال السنوات الماضية، إلا أن غياب التوافق بين أعضاء مجلس الأمن يعيق أي تقدم في مسار نزع فتيل الأزمة. وعليه، نحث جميع أعضاء المجلس على اتخاذ موقف موحد يساهم في تحقيق تقدم ملموس نحو السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. ونرى أنه من واجب المجلس استكشاف تدابير عملية لوقف التدهور الحالي والاستفادة القصوى من أدوات الحوار والدبلوماسية والمفاوضات، مع الالتزام الكامل بكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وبصفتنا أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنه تقع على عاتقنا جميعا مسؤولية عدم انتشار هذه الأسلحة والعمل على نزعها والقضاء عليها بشكل تام.

إن الجزائر تؤمن إيمانا راسخا بأن التفاوض والحوار، لا العزلة أو الاستقطاب، هما الكفيلان بضمان شبه جزيرة كورية خالية من الأسلحة النووية تنعم بالسلام والاستقرار. ونؤكد على استمرارنا في المساهمة في أي جهود تمكّن من تعزيز المشاركة الفعالة التي تساهم في خفض التوترات والحد من مخاطر التصعيد. إن الحوار بين الأطراف ضروري للغاية ويجب علينا العمل معا لتهيئة بيئة مواتية لاستئناف مفاوضات جادة تفضي إلى حلول دائمة.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العاجلة لمجلس الأمن. كما أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

تدين جمهورية كوريا بأشد العبارات الممكنة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لما يسمى بالساتل الاستطلاعي العسكري في 27 أيار/مايو بالتوقيت المحلي، في انتهاك صارخ للعديد من قرارات مجلس الأمن. وتمت عملية الإطلاق بعد ساعات قليلة من اختتام أعمال مؤتمر القمة الثلاثي بين كوريا واليابان والصين في سول. وشدد الإعلان المشترك لمؤتمر القمة على نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، فضلا عن السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة. لقد تجاهلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى تلك النداءات. وكانت عملية الإطلاق هذه غير قانونية على غرار الكثير من مثيلاتها السابقة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكان الصاروخ يعتمد على تكنولوجيا القذائف التسيارية التي يمكن أن تسهم في زيادة تقدم منظومات إيصال الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولهذا السبب، تحظر قرارات متعددة لمجلس الأمن أي عملية إطلاق تستخدم فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تكنولوجيا القذائف التسيارية. ولم يكن الإطلاق سلميا على الإطلاق. فبعد الإطلاق الناجح المزعوم لأول ساتل عسكري في تشرين الثاني/نوفمبر، قال زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون: "نملك الآن عينا يمكنها النظر من ارتفاع 000 10 ميل، إلى جانب قبضة قوية يمكنها أن تضرب على بعد 000 10 ميل". كان يقصد بكلمة "قبضة" القذيفة التسيارية العابرة للقارات المستخدمة في حمل الرؤوس الحربية النووية وكان يقصد بقوله "العين" الساتل. إن الغرض من الساتل واضح كل الوضوح.

وكانت عملية الإطلاق عرضا للألعاب النارية باهظ التكلفة أهدرت فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مواردها الشحيحة، وهي موارد كان من الأفضل إنفاقها على إطعام شعبها. وفي الوقت نفسه، يتمتع قادتها بالسلع الكمالية ويستعرضون ترسانتهم العسكرية على حساب شعب البلد الذي يعاني من نقص مزمن في الأغذية. وينبغي ألا تلوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوى نفسها على أزمتها الإنسانية. وتشير التقديرات إلى أن تكلفة إطلاق ما يسمى بالساتل تكفي لإطعام جميع سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعدة أشهر.

وعلى الرغم من ادعاء ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جلسة المجلس المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.9485)، فإن عملية الإطلاق ليست استخداما مشروعا للفضاء الخارجي لأنها تتعارض مع الصكوك القانونية ذاتها التي تحتج بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واستشهد الممثل بمعاهدة الفضاء الخارجي أساسا قانونيا، ولكن المادة الثالثة من المعاهدة تنص على ضرورة امتثال استخدام الفضاء الخارجي للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وجميع الدول الأعضاء ملزمة بقبول الالتزامات الواردة في الميثاق وفقا للمادة 4. وتوافق الدول الأعضاء على قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفقا للمادة 25. وتوجد 10 قرارات ملزمة صادرة عن مجلس الأمن تحظر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراء تجارب نووية أو عمليات إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. بيد أن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أعلن في هذه القاعة أنها لم تعترف قط بقرارات مجلس الأمن ولن تكون ملزمة بها أبدا في المستقبل، منددا بها باعتبارها غير قانونية ولا مبرر لها. ولا أستطيع أن أصدق كيف يمكن أن يصدر عن دولة عضو، ولا سيما عضو في ما يسمى مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، مثل هذا الادعاء المنافي للعقل.

وينطبق الشيء نفسه على حق الدفاع عن النفس. وهو ما ينبغي لنا، نحن جمهورية كوريا، أن نحتج به باعتبارنا مدافعين، وما لا يمكن أن تحتج به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، المُهاجِمة. وقد أثبتت بيونغ يانغ ذلك من خلال زيادة الإجراءات التصعيدية بالقرب من خط الحدود هذا الأسبوع، بما في ذلك إطلاق العديد من القذائف التسيارية القصيرة المدى والتشويش المقصود على نظام تحديد المواقع العالمي والإرسال غير المتحضر وغير المنطقي لمئات البالونات المليئة بالبراز والقمامة. إن محاولة نظام كيم وضع هذا الفعل في إطار ممارسة الشعب الكوري الشمالي لحرية التعبير لأمر سخيف ومثير للسخرية صراحة.

وباتت السياسة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وخطابها يتسمان بالعدوانية والعداء المتزايدين. ولم تعد بيونغ يانغ تعتبر ترسانتها النووية مجرد رادع ضد الولايات المتحدة، بل وسيلة لمهاجمة بلدي، جمهورية كوريا، الذي لم يصفه الزعيم الكوري الشمالي نفسه في كانون الثاني/يناير بأنه دولة شقيقة بل عدو أجنبي معاد تماما يجب إخضاعه. كما وجهت شقيقته النافذة، كيم يو جونغ، رسالة تذكيرية مخيفة قبل أسبوعين مفادها أن الغرض الوحيد من أسلحتهم النووية التعبوية هو تلقين سول درسا. ويمكن القول إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد قدّمت أكثر المذاهب النووية تعسفا وعدوانية في العالم، بل إنها ذكرت إمكانية شن هجوم نووي وقائي. وفي صباح اليوم تحديدا، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن عمليات إطلاق القذائف التسيارية القصيرة المدى المتعددة التي أُطلقت يوم أمس كانت موجهة إلى جمهورية كوريا وأنها لن تتردد في شن هجوم وقائي على الأعداء. وأمام هذه التهديدات الخطيرة، يجب أن تتخذ جمهورية كوريا جميع التدابير اللازمة لحماية أمنها القومي وشعبها من خلال الحفاظ على وضعية قوية ومشتركة للدفاع والردع.

هذه أول جلسة لمجلس الأمن تُعقد ردا على عمل استفزازي قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ حل فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) بسبب استخدام الاتحاد الروسي حق النقض (انظر S/PV.9591). وبينما نسعى إلى إيجاد آلية بديلة لسد الفجوة التي نشأت في أعقاب حل الفريق، أعرب مرة أخرى عن عميق أسفي وخيبة أملي في هذا الصدد. وينبغي أن يضاعف المجلس جهوده لضمان تنفيذ الجزاءات والتدقيق في أي تهرب أو انتهاك للجزاءات، مثل عمليات إعادة الشحن البحري

غير المشروعة وآليات عمل الكوريين الشماليين في الخارج وصفقات الأسلحة بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقد سمعنا بعض التقارير الإخبارية المقلقة التي تفيد بأن عددا كبيرا من الخبراء الروس زاروا مؤخرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدعم جهودها في مجال إطلاق السواتل. ويتزامن ذلك مع بيان صادر عن وكالة الأنباء الكورية الشمالية الرسمية أعلن أن الساتل أُطلق على متن نوع جديد من الصواريخ الحاملة وأن فشله يعزى إلى محركه المطوَّر حديثا الذي يعمل بالأكسجين السائل والنفط. لا يمكن ببساطة أن تحدث هذه القفزة النوعية في علم الصواريخ بالغ التعقيد في هذه الفترة القصيرة من الزمن، وبالتالي فمن الطبيعي أن نشك في نقل محتمل للتكنولوجيا. وأود أن أشدد على أن أي تعاون تقني مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذا المجال، إلى جانب صفقات الأسلحة، سيكون انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن المتعددة.

تخيلوا كيف سيبدو العالم إن تواطأ عضو دائم في مجلس الأمن يمتلك أكبر عدد من الأسلحة النووية في العالم وتكنولوجيا عسكرية متفوقة مع دولة منبوذة تندد بقرارات مجلس الأمن باعتبارها غير مشروعة ولا مبرر لها؛ دولة أعلن زعيمها عن خطط لزيادة ترسانتها النووية زيادة كبيرة؛ ومارس فنيوها في مجال تكنولوجيا المعلومات أنشطة إلكترونية غير قانونية لتمويل برنامجها غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل ويعاني شعبها من القمع الوحشي ونقص التغذية، ناهيك عن التجنيد العسكري لمدة 10 سنوات. لنلتزم اليقظة ونعمل معا حتى لا يتيه العالم في هذه الظلمات.

وأود أن أختتم بياني مرة أخرى بحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف جميع الأعمال الاستفزازية، والتخلي عن أسلحتها النووية وبرامجها المتعلقة بالقذائف، وقبول دعوتنا الدائمة للحوار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لموزامبيق.

نشكر الأمين العام المساعد، السيد محمد خالد الخياري، على إحاطته المهمة. وننوه بحضور ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة.

لا تزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية مسألة تثير قلقا على الصعيد العالمي. وتشير التقارير إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تنجح في محاولتها إطلاق سواتل في وقت سابق من هذا الأسبوع. ونود أن نذكر بأن زعماء العالم أكدوا مرارا خلال المناقشات السنوية للجمعية العامة على ضرورة أن تفسح المواجهة والعمل أحادي الجانب والتدخل في شؤون الدول المجال أمام الحوار والتعاون والتقيد بقواعد السلوك الدولية. وفي ذلك الصدد، نعرب عن بالغ قلقنا إزاء الإجراءات الانفرادية التي تتخذها الأطراف المعنية. وتشكل تلك الأعمال تهديدا للسلم والأمن في المنطقة وفي العالم على حد سواء.

وما فتئت موزامبيق تدعو الأطراف المعنية إلى التحلي بالحصافة والمسؤولية بشأن المسائل المتعلقة بعدم الانتشار.

وينبغي الاستفادة من التزام الهدوء النسبي في التوترات في الربع الأول من هذا العام كفرصة لإرساء قواعد راسخة لبدء عملية سلام شاملة ومجدية وحوار بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وإشراك الأطراف المعنية إقليمياً ودولياً. إن الاستفادة من فترات الهدوء النسبي لتعزيز الحوار وبناء الثقة أمر ضروري لتحقيق سلام مستدام.

نحن ندرك أن الحالة في شبه الجزيرة الكورية معقدة وحساسة. غير أن جميع الأطراف المعنية والدول الأعضاء المشاركة ملزمة باحترام الالتزامات الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وبموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبموجب المعاهدات.

إن خطر الانتشار مسألة تثير القلق لا بالنسبة لمن يعيشون في شبه الجزيرة الكورية فحسب، بل أيضا للمجتمع الدولي بأسره، لأن أي سوء تقدير يمكن أن يسبب مأساة عالمية. ومن هذا المنطلق، من الضروري أن نتقيد بالاتفاقات التي وضعناها لمنع إساءة استخدام التكنولوجيات الناشئة كأسلحة. وبذلك، يمكننا تعزيز السلامة والأمن والابتكار المسؤول.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على تمسكنا بضرورة عدم الانتشار، مع دعم التزامنا القوي بتعزيز الحوار والأمن والسلام في شبه الجزيرة الكورية، من خلال مشاركة بناءة وحقيقية للأطراف المعنية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة، ولكني شعرت أن من الضروري الرد على بعض التعليقات التي أدلى بها ممثلا روسيا والصين – وهما بلدان يحولان للأسف دون أن نمضي قدما بشأن مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هنا في المجلس.

كما قلنا مرات عديدة، علنا وسرا، إن الولايات المتحدة لا تشكل بأي حال من الأحوال تهديدا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والواقع أننا، كما قلنا خلال السنوات القليلة الماضية، مستعدون للجلوس مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإجراء مناقشات بدون شروط مسبقة على الإطلاق. وللأسف، قوبلت تلك المحاولة من الولايات المتحدة لمد يدها المفتوحة بقبضة مطبقة.

ومن الأشياء التي سمعناها ذكرت، وأظن أن زميلي الصيني هو من ذكر ذلك، أن روسيا والصين قد أعدتا مشروع قرار تعتقدان أنه سيساهم في تحسين الحالة فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن تخفيف الجزاءات. وأحد الأمور التي لا يستطيع المجلس فعلها هو مكافأة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. إن العبرة التي ستستخلصها الدول الساعية لتقليد كوريا الشمالية من هذا الأمر ستكون مخيفة وخطيرة. نحن لا نريد أن نشجع ذلك النوع من السلوك – ألا وهو أن كل ما عليكم فعله هو انتهاك قرارات مجلس الأمن ثم الحصول على تعرض عليكم مفاجأة لكي تعودوا إلى طاولة المفاوضات. هذا أمر، كما قلت، سيكون خطيرا.

يجب أن تفهم الصين وروسيا أن التراجع عن التزاماتهما بدعم قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيضطر الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى اتخاذ خطوات إضافية للدفاع عن أمنهم. رجاء، لا يخالجكم أدنى شك في ذلك.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلت بها ممثلة الاتحاد الروسي، أود أن أكون واضحا تماما: إن الولايات المتحدة تمتثل امتثالا كاملا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

نقطة أخيرة – لقد استمعنا إلى بعض التعليقات من زميلتنا الروسية بشأن شرعية التعاون العسكري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا. وأود أن أقول إن قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنقل القذائف إلى روسيا يشكل انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن. لا جدال في تلك الحقيقة. وسأتوقف عند هذا الحد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد أدليت للتو ببيان كامل عن موقف الصين بشأن شبه الجزيرة الكورية.

فيما يتعلق بالبيان الإضافي الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، أود أن أتناول بضع نقاط.

أود أن أشدد على أن الصين ما فتئت تتخذ موقفا حكيما ومسؤولا فيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، وهي تنظر في المسألة من حيث أسسها الموضوعية. ولن نوجه اتهامات إلى أي شخص ولن نحاول حماية أي شخص من اللوم. فتوجيه الاتهامات وإلقاء اللوم والتشهير من أي جانب لن ينهي الجمود بشأن مسألة شبه الجزيرة الكورية. والسبيل الوحيد للقيام بذلك هو بناء الثقة المتبادلة وتخفيف حدة التوترات. فهذا هو السبيل الوحيد لحل مسألة شبه الجزيرة الكورية.

إذا كانت الولايات المتحدة صادقة في رغبتها في إنهاء الجمود فورا، فعليها أن توقف مناوراتها العسكرية وتدابيرها الرامية إلى ممارسة الضغط، وينبغي لها أن تتخذ إجراءات حقيقية على الفور، وأن تبدي نيتها الصادقة وأن تشجع على تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة، بدلا من اتهام الأطراف الأخرى دون أي سبب على الإطلاق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت ممثلة الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): أود أن أبدأ بإعادة التأكيد على ما قلته في بياني السابق، وهو أن التعاون بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعاون بناء وقانوني حصرا. فهو لا يهدد ولا ينتهك أحدا، وسوف يستمر. وأود أيضا أن أدحض الاتهامات التي وجهها الممثل الدائم لكوريا الجنوبية إلى بلدي.

لا شك أن التقدم التكنولوجي الذي أحرزته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقدم باهر ويحدث على الرغم من الجزاءات التي يتحملها البلد منذ سنوات عديدة. وهذا التقدم مماثل للتقدم الذي أحرزته سيول. وعلى أية حال، أجرت كوريا الجنوبية أيضا عملية إطلاق مماثلة، في 2 كانون الأول/ديسمبر 2023، حيث أرسلت أول ساتل استطلاعي لها في الفضاء من منصة إطلاق واقعة في كاليفورنيا. وبالتالي، ندرك أن سماع الأنباء الأخيرة يمكن أن يكون مؤلما. غير أننا نحث كوريا الجنوبية على عدم الشروع في تبادل الاتهامات، بل نحثها على التفكير في كيفية وضع حد لدوامة التصعيد وتجاوز المأزق الخطير الذي تجد فيه كوريا الجنوبية نفسها حاليا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر على أخذ الكلمة مرة أخرى، وسأتوخى الإيجاز. بخصوص مسألة المناورات العسكرية، لعل أعضاء المجلس يتذكرون أننا قمنا خلال فترة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بتعليق مناوراتنا العسكرية أساساً بسبب ما كان يجري فيما يتعلق بحالة كوفيد-19. وخلال تلك الفترة، عجلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتنفيذ برامجها وأنشطتها المتعلقة بالقذائف التسيارية وأسلحة الدمار الشامل، إذن ربما يستطيع ممثل نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال بيانه أن يبين سبب اختيار بلده القيام بذلك خلال فترة كوفيد-19.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): بتغير الوقت، أصبح من الحقائق الثابتة أن البلدان تتنافس بعضها مع بعض في استكشاف الفضاء الخارجي لكي تكون لها اليد العليا في أحدث تكنولوجيا الفضاء. بيد أن مجلس الأمن لا يزال يكرر ممارسته المخزية التي تتنافى مع روح العصر والمتمثلة في الاعتراض على إطلاق ساتل وهو حق تتمتع به كل دولة ذات سيادة.

الآن وقد عُقدت جلسة مجلس الأمن، بناء على طلب شائن من الولايات المتحدة وحلفائها، بغية التصدي ظلما لممارسة جمهورية كوريا الشعبية لالديمقراطية لحقها السيادي، يؤيد وفد بلدنا سخط الشعب الكوري بأسره ويدين هذا الموقف بحزم باعتباره أخطر عمل استفزازي سياسي وانتهاكا صارخا للسيادة.

الآن، نشهد نشر أصول استراتيجية على نطاق واسع ومناورات الحرب العدوانية التي تخوضها الولايات المتحدة على نحو متكرر في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة، وهي عمليات تحطم الأرقام القياسية. وبالتالي، فإن التوازن العسكري في المنطقة قد دمر بشكل خطير، وتتحول شبه الجزيرة الكورية إلى أكثر مناطق العالم هشاشة، منطقة محفوفة بخطر اندلاع حرب.

وفي آب/أغسطس من العام الماضي، دعت الولايات المتحدة قائدي اليابان وجمهورية كوريا إلى واشنطن لتجسيد محاولتها استفزاز حرب نووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتخطيط لها وإضفاء الطابع الرسمي عليها، وتم التوصل إلى قرار إجراء تدريبات عسكرية ثلاثية سنوية على أساس منتظم. وبناء على ذلك، تتواصل عملية محاكاة الحرب النووية بقيادة الولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية منذ بداية هذا العام.

وفي وقت سابق من هذا العام، أرسلت الولايات المتحدة حاملة الطائرات النووية حاملة الطائرات النووية كارل فينسن وتوابعها لإجراء تدريبات بحرية مشتركة. وفي مارس/آذار، أجرت الولايات المتحدة مناورات "درع الحرية"، وهي مناورة عسكرية مشتركة واسعة النطاق. وفي نيسان/أبريل، أجرت مناورات جوية ثلاثية بتحليق القاذفة الاستراتيجية من طراز B-52H وتدريبات بحرية بمشاركة حاملة الطائرات النووية تيودور روزفلت، مما أدى إلى تفاقم التوتر العسكري في المنطقة إلى أقصى الحدود.

ونظرا للأخطار الشديدة التي تهدد بيئتنا الأمنية، فإن حيازتنا لقدرات استطلاع جوي لرصد المحاولات العسكرية وتحركات القوات المعادية هي ممارسة لحقوق سيادية لحماية الأمن الوطني لا يمكن لأحد أن ينكرها، كما أنها شرط أساسي لا غنى عنه بالنسبة لنا. وكان بإمكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعطي الأولوية لإطلاق سواتل للاتصالات أو المراقبة الجوية للأغراض السلمية بدلا من ساتل استطلاعي في عملها المتعلق باستكشاف الفضاء الخارجي، لو لم تهيئ الولايات المتحدة هذا المشهد الأمني الخطير، مثل المشهد الموجود الآن في شبه الجزيرة الكورية وحولها، مع انتهاج سياسة استخدام الأسلحة النووية ضد الدولة وتشغيل فريق استشاري نووي.

وكما فعلنا في الماضي، أصدرنا هذه المرة أيضا تحذيرا مسبقا وفقا للقانون الدولي لضمان شفافية إطلاق السواتل وسلامة السفن والطائرات. كما اتخذنا جميع التدابير اللازمة مسبقا لمنع أي تأثير على أمن البلدان المجاورة.

وما لا يمكن إغفاله هو أن جمهورية كوريا، باعتبارها التابعة الأمينة للولايات المتحدة في الحرب، ردت على إطلاق سواتل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإثارة جو متوتر من المواجهة، وجن جنونها وأصبحت في حالة هستيرية باستعراض عضلاتها بسبل منها القيام بتحليق جوي في تشكيل هجومي وتدريب على شن الضربات. وتجرأت على تهديد الأنشطة السيادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأسلحة حربية. وهذا عمل بالغ الخطورة يمكن أن يؤدي إلى الممارسة العادلة دولة ذات سيادة في الدفاع عن النفس المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وإذا نشأت حالة خطيرة غير مرغوب فيها في شبه الجزيرة الكورية بسبب هوس الحرب لدى الولايات المتحدة وجمهورية كوريا، فإن مجلس الأمن يستحق أن يخضع للمساءلة عن تجريم ممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المشروعة لسيادتها وتبرئة الولايات المتحدة وجمهورية كوريا من أعمالهما الحربية الاستفزازية بتطبيق التحيز الشديد والمعايير المزدوجة.

إن حق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في استخدام الفضاء الخارجي حق عادل ومنصف ومشروع لدولة ذات سيادة، منصوص عليه في معاهدة الفضاء الخارجي وغيرها من القوانين الدولية. وإذا كان امتلاك ساتل للاستطلاع العسكري يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، كما تدعي الولايات المتحدة والقوات التابعة لها، فإن الولايات المتحدة هي التي ينبغي أن تكون موضوع مداولات وأن تتصدر جدول أعمال مجلس الأمن، حيث تمتلك أكبر مخزون من سواتل الاستطلاع العسكري في العالم، وتشكل خطراً جسيماً على الاستقرار الاستراتيجي العالمي مع تحركاتها المتهورة لعسكرة الفضاء الخارجي.

وكما شهد العالم، قدمت الولايات المتحدة في نيسان/أبريل مقذوفها لإطلاق ساتل التجسس الثاني لجمهورية كوريا بهدف اكتساب القدرة على توجيه ضربة وقائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي الآونة الأخيرة، أجرت الولايات المتحدة ما يسمى بمناورات العمليات الفضائية المشتركة، بالاشتراك مع جمهورية كوريا، لتوجيه ضربة دقيقة إلى المنشآت العسكرية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن الدافع الخفي للولايات المتحدة وحلفائها، على المدى الطويل، هو خنقنا بالقوة في نهاية المطاف بتقييد ممارسة حقوقنا السيادية بشكل دائم، بما في ذلك الحق في تطوير الفضاء، وإطلاق العنان لتوسيع قوتهم العسكرية من خلال تأكيدهم السخيف على أن إطلاق ساتلنا الاستطلاعي يشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن.

ولا يمكن للمرء أن يتصور أن أي بلد في العالم، باستثناء الدولة الخادمة للاستعمار جمهورية كوريا، سيقبل بهذه المطالب القسرية التي تعني حرفياً التخلي عن الحقوق السيادية والتدمير الذاتي. تلك هي الطبيعة الحقيقية لقرارات الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي تشكل رفضاً غير مسبوق لتاريخ الأمم المتحدة. لهذا السبب، لم نعترف قط بقرارات الجزاءات غير القانونية التي تتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه.

يواجه مجلس الأمن انتقادات شديدة من الرأي العام العالمي بسبب إهماله المتعمد لمهمته وتعطله عن عمله. ولما كان الأمر

كذلك، فهو يعترض على ممارسة دولة ذات سيادة لحقوقها المشروعة. ولا يمكن اعتبار ذلك سوى تحد صارخ لميثاق الأمم المتحدة الذي يُعرّف احترام السيادة والمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول على أنها مبدأ أساسي.

وبسبب السلوك الظالم للولايات المتحدة، فإن مجلس الأمن لا يقوم بأي من واجباته أو دوره في التوصل إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة، وهي مهمة ملحة للمجتمع الدولي. وفي مثل هذا الموقف، لا يوجد مبرر لوضع ممارسة دولة ذات سيادة لحقوقها بشكل صريح وواضح قيد النظر ومناقشتها، كما أن المجلس لا يملك سلطة القيام بذلك.

وبالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن إطلاق ساتل استطلاع عسكري ليس مجرد مهمة لا غنى عنها لتعزيز قدرات الدفاع عن النفس، بل هو أيضاً مسألة حاسمة تتعلق بما إذا كان بإمكانها الدفاع عن حقها السيادي أم لا. وبالنسبة للمجتمع الدولي، فإن تمسكه بروح المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة مسألة أساسية.

وينبغي لمجلس الأمن ألا يضيع وقته وطاقته في مناقشة ممارسة الحق المشروع لدولة ذات سيادة، بالنظر إلى الممارسات التعسفية والاستبدادية لقوات معينة، بل ينبغي أن يوجه اهتمامه الواجب إلى وضع حد فوري لمذبحة المدنيين في قطاع غزة التي لا تزال مستمرة بلا هوادة تحت رعاية الولايات المتحدة. ونود أن نوضح مرة أخرى أن امتلاك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقدرات الاستطلاع الفضائي حق مستقل لا يمكن التخلي عنه أو مقايضته بأي شيء آخر. وهو مشروع هام ينطوي على ضرورة مطلقة للدفاع عن سيادة الدولة والدفاع المشروع عن النفس.

وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بفخر ممارسة حقوقها السيادية، بما في ذلك الحق في إطلاق السواتل، بغض النظر عن أي تغيير في الظروف أو في البيئة. وستضطلع اضطلاعاً كاملاً بمسؤوليتها في الدفاع بشكل موثوق عن السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة إزاء التهديدات الخارجية بجميع أشكالها.

رُفعت الجلسة الساعة 11/55.